إضاءات نقدية (فصلية محكّمة)
السنة الثالثة – العدد العاشر – صيف ١٣٩٢ش/ حزيران ٢٠١٣م
صص ١٩٢ ـ ١٧١

التبادل الفونيمى عند "البيضاوى" فى جهوده التفسيرية

محمدهادى مرادى*
فريد قادرى**

الملخص

إن القضايا اللغوية لا زالت ولا تزال مهبط عناية اللغويين والعلماء، ومما لا شك فيه أنّ المحدثين قد حصلوا على إنجازات هامة فى ميدان معرفة اللغة، بيد أنها ترجع فى غالب الأحوال إلى المنهجية فى البحث العلمى والمعرفى، وذلك أن القدامى ـكالمحدثين ـ كانوا على وعى بأصول اللغة وجذورها. وهذا المقال يستهدف دراسة جهد قديم فى هذا الحقل المعرفى، وهو ما بذله الإمام البيضاوى فى تفسيره من جهود متعلقة بمعيار التبادل الفونيمى الذى اعتمده المحدثون كمعيار وأداة للتمييز بين الأصوات. وذلك عسى أن نصل من خلال هذه الدراسة إلى أن جهود القدامى فى هذا الحقل اللغوى لم تكن أقلّ شأنا من جهود المحدثين، وأنّ التراث اللغوى يحظى بقيمة علمية ومعرفية جعلته مؤهلا ليكون أساسا تقام عليه الجهود اللغوية الحديثة.

الكلمات الدليلية: البيضاوى، الصوت، الفونيم، التبادل الفونيمى.

*. أستاذ مساعد بجامعة العلامة الطباطبايى، إيران.
**. طالب فى مرحلة الدكتوراه بجامعة العلامة الطباطبايى، إيران. farid_ghdr@yahoo.com
التنقيح والمراجعة اللغوية: د. عبدالحميد أحمدى
تاريخ الوصول: ١٣٩١/١١/٢٥ش تاريخ القبول: ١٣٩٢/٤/٨ش

المقدّمة

«يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات أول خطوة فى أىّ دراسة لغوية؛ لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة؛ ونعنى بها الصوت الذى هو المادة الخام للكلام الإنسانى.» (أحمد مختار، ۱۹۸۸م: ۹۳) وعرف الصوت Sound، بوجه عام، بأنه «اضطراب مادى فى الهواء يتمثل فى قوة أو ضعف سريعين للضغط المتحرک من المصدر فى اتجاه الخارج، ثم فى ضعف تدريجى ينتهى إلى نقطة الزوال النهائى. ويقتضى هذا التعريف عناصر ثلاثة، تستدعيها عملية الصوت، هى:

جسم يتذبذب.

وسط تنتقل فيه الذبذبة الحاصلة عن الجسم المتذبذب.

جسم يتلقى هذه الذبذبات.

أما الصوت اللغوى (Linguistic Sound) الذى تؤلف مادته علم الصوت فإنه: الأثر السمعى الذى يصدر طواعية عن تلک الأعضاء التى يطلق عليها اسم "جهاز النطق"، وهو تمثيل للعناصر الثلاثة التى ألمعنا إليها، فأعضاء النطق تمثل العنصر الأول، والأثر السمعى المتعلق بالصوت، من حيث انتقال موجاته فى الهواء يمثل العنصر الثانى؛ أما أذن المستمع التى تتلقى تلک الذبذبات فإنها تشكل العنصر الثالث.» (العطية، ۱۹۸۳م: ٦)

لقد خضعت الأصوات اللغوية لدراسة فاحصة من لدن علماء العربية، «وكان الخليل بن أحمد من أكثر اللغويين عناية بالبحث الصوتى، وكتاب "العين" هو معجم ينسب إليه، قد أقيم على أساس صوتى، هو اعتبار مخارج الحروف فى ترتيب الأبواب، مبتدأ بحروف الحلق، ومنتهيا إلى الحروف الشفوية.» (على زوين، ۱۹۸٦م: ٦۲)

ولكن جهود اللغويين العرب فى حقل دراسة الأصوات كانت مختلطة بغيرها من البحوث، ولم يعالجوها علاجا مستقلا عن سائر الفروع اللغوية، إلى أن جاء ابن جنى، المتوفى عام ۳۹۲هـ، فأفرد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل، ونظر إليها على أنها علم قائم بذاته فى كتابه "سر صناعة الإعراب". (أحمد مختار، ۱۹۸۸م: ۹۳-۱۰۰)

كما أن المفسرين لم تفتهم العناية بهذا الفرع اللغوى فى جهودهم التفسيرية، وذلک حرصا على بلورة الطاقة الإعجازية للقرآن، على المستوى اللغوى، ووصولا إلى الفهم

الصحيح لنصوصه.

ثم إن المعاصريـن اتخـذوا هـذه الملاحظات الصوتيـة قاعدة أساسـية، بنوا عليها محاولاتهـم الصوتية فى الـدرس اللغوى الحديث؛ هذا إلى جانـب اختبارات الأجهزة الدقيقة والمتقدمة التى أتحفتهم بإنجازات لغوية فى مجال الكشـف عن أسرار الصوت، مما سـاعدهم على إرساء قواعد علم حمل عنوان "علم الأصوات"، وعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: «هو الدراسـة العلمية للصوت الإنسانى، من ناحية وصف مخارجه، وكيفية حدوثـه، وصفاته المختلفة التى يتميز بها صوت عن صوت، كما يدرس القوانين الصوتيـة التى تخضع لها هذه الأصوات فى تأثرها بعضها ببعض عند تركبها فى الكلمات أو الجمـل.» (عبد التـواب، ١٩٩٧م: ١٣) فيتبين لنا، من خلال هـذا التعريف، أن علم الأصوات قسمان: القسم الأول يبحث فى الصوت الإنسانى بحثا علميا موضوعيا، حيث يحدد مخـارج الأصوات، وكيفية حدوثها، وبيان صفاتها المميزة لها عن غيرها، وهذا ما يحمـل عنوان: (Phonetics) "الفوناتيک" أو "علم الأصـوات" أو "الصوتيات" أو "علم الأصوات العام"، على اختلاف وجهات نظر الباحثين. (كمال بشـر، ٢٠٠٠م؛ ٦٦-٦٧؛ أحمد مختار، ١٩٩٧م: ٦٩)

و أما القسـم الثانى فيبحث فى الأصـوات، «من حيث وظائفها فى اللغة، ومن حيث إخضـاع المـادة الصوتية للتعقيد.» (كمال بشـر، ٢٠٠٠م: ٦٧) وهذا ما يحمل مصطلح: (Phonology) "علم وظائف الأصوات" (المصدر نفسه: ٦٧). ومن المعايير التى استخدمها اللغويون فى هذا الفرع اللغوى، للتمييز بين الأصوات وتحديد ما سموه بـ "الفونيم" معيار التبادل الفونيمى (Commutation)، وهو ما قد تنبه له القدامى، وهذا البحث سـيتناول هذا المبدأ بالتحليل عند البيضاوى، تحديدا لمدى ما انتبه له من القضايا المتعلقة به. غير أن هذا الموضـوع يرتبط بمفاهيم صوتية، يتطلب البحث تحديد معانيها، قبل الخوض فى صميم الموضوع، وهى: "الفونيم" و"التبادل" و"الصامت" و"الصائت".

ألـف: الفونيم (Phoneme): "الصِيتـة" «هو وحدة صوتية قـادرة على التفريق بين معانى الكلمات، وليسـت حدثا صوتيا منطوقا بالفعل فى سياق محدد. فالفونيمات أنماط الأصوات (types of sounds) والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التى تختلف

من سياق إلى آخر، فالكاف فونيم، وكذلك الجيم والقاف.» (المصدر نفسه: ۷۰)

فالفونيم، إذن، وحدة صوتية «تقوم بالتفريق بين الكلمات من النواحى الصوتية (وهذا طبيعى) والصرفية والنحوية والدلالية. فكلمة "نام" مثلا تختلف عن "قام" فى المعنى، بالإضافة إلى اختلافهما فى التركيب الصوتى، بفضل وجود فونيم "النون" فى الكلمة الأولى، و"القاف" فى الثانية. والفرق بين "من" (بكسر الميم) و"من" (بفتحها) فرق فى الصرف والنحو والمعنى جميعا.» (المصدر نفسه: ٤۹۱) وغنى عن البيان أن هذا الفرق يرجع إلى تواجد فونيم الكسرة فى الكلمة الأولى، وفونيم الفتحة فى الثانية. وفى عملية استبدال القاف بالنون، والفتحة بالكسرة. وتسمى القاف والفتحة مقابلا استبداليا للفونيم الأصلى؛ لأنها تسببت بحلولها فى محله فى تغير معنى الكلمة.

قسم الباحثون الفونيم إلى قسمين، الأول: الفونيمات التركيبية(Segmental phonemes)، والثانى: الفونيمات فوق التركيبية (Suprasegmental phonemes). «ومثال النوع الأول الأصوات الصامتة، والحركات بوصفها عناصر مكوّنة للتركيب الصوتى للغة؛ أما النوع الثانى، فمثاله تلك الظواهر الصوتية التى تنتمى إلى التركيب كله، وتمتد خلاله، كالنبر والتنغيم.» (المصدر نفسه: ۱۰۳) وتسمى، عند فيرث Firth وحواريه، بـ «الظواهر التطريزية»، فإنها «أشبه بالظواهر أو السمات التطريزية التى قد تلحق بالثوب أو تضاف إليه، فتكسبه جودة ودقة، وتجعله أكثر قبولا.» (المصدر نفسه: ۱۰۳-٤۹۷) وهذا البحث يعتمد التبادل على مستوى كلا القسمين.

ب: التبادل (Commutation): ويراد به عملية تقتضى وضع صوت أو مقطع لغوى مكان صوت أو مقطع لغوى آخر فى كلمة واحدة، بما يسبب تغيرا فى دلالتها ـكما رأينا فى الأمثلة السابقةـ وتجرى هذه الظاهرة الصوتية فى الصوامت والصوائت معا، وتتبنى على فكرة المغايرة والمخالفة؛ إذ تستقل كل وحدة صوتية بكيانها الخاص وصورتها المستقلة. (بسام بركة، ۱۹۸۸م: ۱٦۹)

ج: الصامت: هو الصوت اللغوى الذى يحدث نتيجة احتكاك فى مكان ما من جهاز النطق، وهو الحرف الصحيح فى العربية. (إبراهيم أنيس، لاتا: ۲۷)

د: الصائت: هو الصوت اللغوى الذى يحدث عند خروج الهواء حرّا، بلا احتكاك،

إلى خارج الفم، وعدد الصوائت ستة، منها ثلاثة قصيرة، وهى الحركات الثلاث، وثلاثة طويلـــة، وهى المعروفة بحــروف المد واللين (الألف والواو واليـــاء). (محمد محمد يونس على، ٢٠٠٧م: ٢٤٢)

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث، قبل كلّ شـــىء، إلى أنـــه يمثل خطوة إلى العناية بالقرآن الكريم، من ناحية دراســـته اللغوية، ثمّ يأخذ البحث أهميته من حيث إنه دراسة صوتية مستقلة فى ما بذله البيضاوى من الجهود اللغوية فى تفســـيره للقرآن، وإنه بحث غير مسبوق بأية دراســـة وتحليل فيما يتعلق بالجانب الصوتى الذى اعتمده البيضاوى فى تحليلاته اللغوية والصوتية، كما يساهم هذا البحث، هو الآخر، فى ربط الماضى بالحاضر، وتعزيز التفاعل بينهمـــا، من خلال صهر موادّ من التراث اللغـــوى فى بوتقة المناهج الحديثة، وذلك من أجل الكشف عن دورهما، جنبا إلى جنب، فى بناء مستقبل أفضل، وفتح آفاق جديدة فى عالم المعرفة والفنّ، وإثارة القوى الكامنة فى كيان الباحث، وتســـريع خطواته فى العثور على إنجازات باهرة، فى مجال الوعى باللغة.

نبذة عن حياة البيضاوى، وتحديد قيمة تفسيره؟

هـــو عبد الله بن أبى القاســـم عمر بن محمد البيضاوى، ويلقـــب بناصر الدين، ويعرف بالقاضى، ونســـب إلى المدينة البيضاء، وهى مدينة قرب شيراز ببلاد فارس. ذكر العلماء والمترجمون أنه صاحب المصنفات، وعالم أذربيجان، وشيخ تلك الناحية، ولى قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز. وكان إماما نظارا خيرا صالحا متعبدا. وكانت وفاته فى مدينة تبريز، سنة ٦٨٥ق. (الداودى، ١٩٨٣م، ج١: ٢٤٨؛ السبكى، ١٩٦٤م، ج٨: ١٥٧؛ ابن العماد، ١٩٨٦م، ج ٧: ٦٨٥؛ ابن كثير، ١٩٩٧م، ج١٧: ٦٠٦)

ولـــه مؤلفات جليلة فى مختلف العلوم، تتمتع بالتحقيق والدقة وحدة النظر، منها: "طوالع الأنوار" فى التوحيد، و"الغاية القصوى فى دراية الفتوى"، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"لبّ اللباب فى علم الإعراب"، ومختصر الكشاف المسمى بـ"أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، وهو تفســـير متوسط الحجم، يحتوى على علوم مختلفة تمتّ إلى علم التفسير بصلة، جمع فيه

البيضاوى بين التفسير والتأويل القائمين على أسس قواعد اللغة العربية، وقرر فيه الأدلة، فى مجال العقيدة والتصور الإسلامى، على أصول أهل السنة، وإن كان يعتنق أحيانا ما ذهب إليه الزمخشرى المعتزلى من عقيدة اعتزالية. (الذهبى، ۲۰۰۰م، ج۱: ۲۱۱)

وفى الحقيقة أنّ البيضاوى كرّس جهوده التفسيرية على ثلاثة مصادر تعدّ من أهمّ ما استخلص منه المواد التفسيرية، وهى تفسير الكشاف للزمخشرى، والتفسير الكبير للفخر الرازى، وتفسير الراغب الأصفهانى، حيث استقى من الأول ما يتعلق بالإعراب والمعانى والبيان، ومن الثانى ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن الثالث ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق. (حاجى خليفة، لاتا، ج۱: ۱۸۶) «كما أنه أعمل فيه عقله، فضمنه نكتا بارعة، ولطائف رائعة، واستنباطات دقيقة، كلّ هذا فى أسلوب رائع موجز، وعبارة تدقّ أحيانا وتخفى إلا على ذى بصيرة ثاقبة وفطنة نيرة. وهو يهتمّ أحيانا بذكر القراءات، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها، فيذكر الشاذ، كما أنه يعرض للصناعة النحوية، ولكن بدون توسع واستفاضة، كما أنه يتعرّض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية، بدون توسع منه فى ذلک، وإن كان يظهر لنا أنه يميل غالبا لتأييد مذهبه وترويجه.» (الذهبى، ۲۰۰۰م، ج۱: ۲۱۲)

التبادل على مستوى الفونيم التركيبي عند البيضاوى

يشتمل هذا الضرب على التبادل الفونيمى بين الصوامت، والتبادل الفونيمى بين الصوائت القصيرة، والتبادل الفونيمى بين الصوامت والصوائت:

ألف: التبادل الفونيمى بين الصوامت

وهو يقع فى فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها.

ـ فاء الكلمة

مثال التبادل فى فاء الكلمة نحو: لفظة "بُشْرا" فى قوله تعالى: وَ هُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ (الأعراف: ۵۷) فقد أثبت البيضاوى فى تفسيره قراءة "نُشُرا"، بفونيم النون، وقال: «جمع نشور، بمعنى ناشر، وقرأ ابن عامر "نُشْرا" بالتخفيف، حيث وقع.» (البيضاوى، ۱۹۹۶م، ج۳: ۲۸) ثم ذكر قراءة عاصم، فقال: «وعاصم "بُشْرا"،

وهو تخفيف بُشُر، جمع بشير.» (المصدر نفسه، ج٣: ٢٨) أى حصل هنا تغير فى الصوامت بمقابل استبدالى، وهو فونيم الباء، حيث استبدل عن فونيم النون؛ وترك البيضاوى ما أحدثه هذا التغير الفونيمى من تغير فى دلالة كل من هذين اللفظين، لوضوحها؛ إذ النشور، بفتح النون، الريح الحية الطيبة التى تثير السحاب (ابن عاشور، ١٨٨٤م، ج٥: ٣٣٢)، والبشير المبشّر الذى يبشر القوم بأمر خير أو شر (ابن منظور، لاتا، ج١: ٢٨٧) والذى هو مبلّغ البشرى، أى الخبر المفرّح (لويس معلوف، ١٣٨٦ش: ٣٨). وهنا وقع البشير صفة للرياح فى المعنى؛ إذ تبشر بالمطر.

ـ عين الكلمة

مثال التبادل الصوتى فى عين الكلمة، ما جاء فى لفظة "شغف" فى قوله تعالى: قَدْ شَغَفَها حُبًّا إِنَّا لَنَراها فِي ضَلالٍ مُبِينٍ (يوسف: ٣٠) ومعنى الآية: قد بلغ حبّ "زليخا" لـ "يوسف" سويداء قلبها. قرأ على بن أبى طالب(ع) وعلى بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبى وقتادة ومجاهد والحسن وابن محيصن: "شَعَفَها" بالعين المهملة، وقرأ الباقون: "شَغَفَها" بالغين المعجمة. (السمين الحلبى، لاتا، ج٦: ٤٧٦؛ القرطبى، ٢٠٠٥م، ج٩: ١١٦؛ اليشكرى، ٢٠٠٧م: ١,٥٧٦) فالبيضاوى تعرض لهذا التغير الفونيمى الناجم عن اختلاف قراءة القراء، ذاكرا أنه جاءت اللفظة بالغين المعجمة وبالعين المهملة، وقال فى تفسيرها، على قراءة "شغف" بالغين: «شقّ شغاف قلبها، وهو حجابه، حتى وصل إلى فؤادها حبا.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٣: ٢٨٤) وينقل ابن منظور عن الفراء أنه قال: «شَغَفَها حبا؛ أى خرق شَغاف قلبها، ووصل إليه.» (ابن منظور، لاتا، ج٤: ٢٢٨٦) والشغاف، بفتح الشين: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب؛ وعند أبى الهيثم الشغاف: حجاب القلب، وهى شحمة تكون لباسا للقلب؛ وعند الزجاج حبّتُه، أو سوَيداؤه. (الزبيدى، ١٩٧٠م، ج٢٣: ٥١٧)

ثم أورد البيضاوى قراءة أخرى فيها استبدال العين بالغين فى لفظة "شغف"، مبينا ما يحدثه هذا الاستبدال من تغير دلالى فى اللفظة، قائلا: «وقرئ "شعفها"، من شَعَفَ البعيرَ: إذا هَنَأَهُ بالقَطِران، فأحرقه.» (البيضاوى، ١٩٩٦م: ٢٨٤/٣) فإذن يكون معنى

الآية «وصل حبه إلى قلبها، فكاد يحترق.» (الآلوسى، لاتا، ج٧: ٣٤١) قال ابن منظور: «والشَـعْفُ: إحراق الحب القلب، مع لذة يجدها، كما أن البعير إذا هُنِئَ بالقطران يجد له لـذة مع حرقة.» (ابن منظور، لاتا، ج٨: ٢٢٨٠) ففـى ضوء ما تقدم تبين أنّ البيضاوى تنبّه إلى اختلاف دلالة اللفظتين، وإن كان كلاهما يوحى بشدة الحب.

ـ لام الكلمة

تطـرق البيضاوى إلى التبادل فى لام الكلمة فى طائفة مـن المفردات القرآنية؛ ومن ذلک ما جاء فى لفظة "ننشزها" فى قوله تعالى: وَ انْظُرْ إِلى حِمارِکَ وَ لِنَجْعَلَکَ آيَةً لِلنَّاسِ وَ انْظُرْ إِلَى الْعِظامِ كَيْفَ نُنْشِـزُها ثُمَّ نَكْسُـوها لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَـيْءٍ قَدِيرٌ (البقرة: ٢٥٩) فقد التفت البيضاوى إلى ما فى إحلال فونيم "الراء" محل فونيـم "الزاى" من تفاوت فى معـنى اللفظة، وهو أنها، بالـزاى ـفى أحد معنييهاـ بمعنى «نرفع بعضها على بعض، ونركبه عليها.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج١: ٥٦٢) وبالراء، بمعنى الإحياء؛ يقول البيضاوى: «وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب "ننشرها" من أنشر الله الموتى، وقرئ "نَنْشُرُها" من نشر بمعنى أنشر.» (المصدر نفسه، ج١: ٥٦٢)

وظفت العرب الإنشاز، بالزاى، والإنشار، بالراء، لظاهرتين كونيتين مختلفتين، وهما نقل الشيء ورفعه، ولاسيما العظام، وإحياء الميت؛ يقال: «أنشز الشيءَ: رفعه عن مكانه، وإنشازعظام الميت: رفعها إلى مواضعها وتركيب بعضها على بعض.» (ابن منظور، لاتا، ج٦: ٤٤٢٥) كما يقال: «نَشَـرَ الله الميتَ ينْشُرُهُ نَشْـراً ونُشُوراً، وأَنْشَرَهُ، فنَشَرَ الميتُ، لا غيرُ: أحياه... يقال: أَنْشَرَ اللهُ الموتى، فنَشَروا هم: إذا حَيوا، وأَنْشَرَهم اللهُ، أى أحياهم.» (المصدر نفسه، ج٦: ٤٤٢٣) ويترجح عند الباحث قراءة "ننشزها" بالزاى؛ لأنها توحى بأن مرحلـة عملية نقل العظام إلى مواضعها المعهودة تقدمت على مرحلة عملية كسـو اللحم، ثم وقع الإحياء، وهذا يتمشـى مع القانون الإلهى المهيمن على الطبيعة الكونية، خلافا لقراءة "ننشـرها" بالراء؛ إذ تؤدى إلى أن يكون الإحياء قد وقع قبل كسو اللحم، وهـذا خلاف النواميس الكونية. وبهذا يتبين أن حمل معنى الإنشـاز على الإحياء، كما ذهب إليه البيضاوى فى أحد معنييه، بعيد.

ب: التبادل الفونيمى بين الصوائت القصيرة

هنـاک تأثيرات ملحوظـة للحركات (الصوائت القصيرة) علـى الألفاظ من ناحية تحديد معانى الجذر الواحد، وتغير فيها. والبيضاوى لم يفته الالتفات إلى ميزة تأثير هذه الصوائت فى ظاهرة التغير الدلالى، فها نذكر بعضا مما تطرق إليه فيما يلى:

ـ التبادل بين الضمة و الكسرة

تطـرق البيضاوى إلى هذا الضـرب من التبادل فى وقوفه عند لفظة "جُذاذا" فى قوله تعـالى: فَجَعَلَهُمْ جُـذاذاً إِلاَّ كَبِيراً لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُـونَ (الأنبياء: ٥٨)، حيث يتناول هـذه اللفظة بالبحث قائلا: «جُـذاذا: قِطَعًا، فُعال بمعنى مفعول، كـ "الحُطام" من الجذ، وهو القطع. وقرأ الكسـائى بالكسـر، وهو لغة؛ أو جمع جذيـذ، كـ"خِفاف" و"خَفيف".» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٤: ٩٩)

الجَذ: كسـر الشـىء أو قطعه. (الزبيـدى، ١٩٧٠م، ج٩: ٣٨٢) يريـد البيضاوى أن "الجُذاذ" بضم الجيم مصدر فى الأصل، وجعل اسما للقِطَع المكسورة من الشىء (المصدر نفسـه، ج٩: ٣٨٣)، ويقـع على الواحد والاثنين والجمع مـن المذكر والمؤنث، كما جاء بنظير له، وهو "حطام"، فإن الحطام هو ما تحطم وتكسّر من الشىء المكسور، يقول ابن منظور: «حَطَمَهُ يحْطِمُهُ حَطْمًا، أى: كَسَرَهُ، وحَطَّمَهُ فَانْحَطَمَ وتَحَطَّمَ. والحِطْمَةُ والحُطامُ: ما تَحَطَّمَ من ذلک.» (ابن منظور، لاتا، ج٢: ٩٢٦) كما يريد البيضاوى أن "الجِذاذ" بكسـر الجيـم إما لغة أخرى من "جُذاذ"، فيكون إبدالا لهجيا له؛ وإما جمع جذيذ، بمعنى مجذوذ، أى: الشـىء المكسور، يقال: «جذَّهُ يجُذه جَذًّا، فهو مجذوذ وجذيذ.» (المصدر نفسه، ج١: ٥٧٤) فإذن، تصبح كسـرة الجيم مقابلا اسـتبداليا لضمها؛ وذلـک للعبها دورا فى تغير معنى المفردة، إذ "الجُذاذ"، بالضم، بمعنى القِطَع المكسـورة المنفصلة عن الشىء المكسور، و"الجِذاذ"، بالكسر، بمعنى الشىء المتكسّر إلى قِطَع.

ـ التبادل بين الضمة والفتحة

التفـت البيضاوى إلى هذا النوع من التبادل فى مفـردات قرآنية، منها لفظة "قرح" فى قوله تعالى: إِنْ يَمْسَسْـكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَـرْحٌ مِثْلُهُ (آل عمران: ١٤٠)، فهو يتطرق

إلى أن الكلمة قرئت بفتح القاف وضمها، ويحكى ـ بصيغة التضعيف ـ ما ذهب إليه بعض المفسرين من التغير الدلالى الذى أدى إليه هذا التبادل، قائلا: «قرأ حمزة والكسائى وابن عياش عن عاصم بضم القاف، والباقون بالفتح، وهما لغتان، كالضَعف والضُعف؛ وقيل: هو بالفتح الجراح، وبالضم ألمها، والمعنى: إن أصابوا منكم يوم أحد، فقد أصبتم يوم بدر مثله.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٢: ٩٦) مهما يكن من أمر، فإن بعضا من المفسرين تنبهوا إلى ما فى القرائتين من اختلاف فى المعنى، نتيجة التبادل الصوتى بين فونيمى الضمة والفتحة.

ـ التبادل بين الكسرة والفتحة

تنبه البيضاوى أيضا، فى تفسيره، إلى ما فى هذه الظاهرة الصوتية من دور فى التغير الدلالى، فمن ذلك ما جاء فى لفظة "عوج" فى العربية، وجائت اللفظة فى أكثر من آية فى القرآن، منها قوله تعالى: الَّذينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبيلِ اللهِ وَ يَبْغُونَها عِوَجاً وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ كافِرُونَ (الأعراف: ٤٥)، وقوله: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الْكِتابَ وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً (الكهف: ١)، وقوله: قُرْآناً عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (الزمر: ٢٨)، وقوله: لا تَرى فِيها عِوَجاً وَ لا أَمْتاً (طه: ١٠٧)، فالبيضاوى يذكر فى تفسير هذه الآيات اتجاهين لغويين فى التغير الدلالى الذى يحدثه التبادل بين فونيمى الكسرة والفتحة فى فاء لفظة "العوج".

أحدهما: أن "العِوَج" بكسر العين يختص بالمعانى، و"العَوَج" بالفتح يختص بالأعيان. قال الزجاج: «والعوج ـ بكسر العين ـ فيما لا يرى له شخص، وما كان له شخص قيل فيه: عَوَج ـ بفتح العين ـ تقول: فى دينه عِوَجٌ، وفى العصا عَوَجٌ.» (الزجّاج، ١٩٨٨م، ج٣: ٢٦٧) وينقل ابن منظور عن ابن الأثير قوله: «وهو، بفتح العين، مختص بكل شخص مرئى كالأجسام، وبالكسر، بما ليس بمرئى كالرأى والقول.» (ابن منظور، لاتا، ج٤: ٣١٥٤)

ثانيهما: أن "العِوَج" بالكسر ما كان فى بساط أو أرض أو دين أو معاش، و"العَوَج" بالفتح ما كان فى كل منتصب كالرمح والعود؛ قال ابن فارس: «والعَوَجُ: فى كل منتصب، كالحائط والعود؛ والعِوَجُ: ما كان فى بساط أو أرض أو دين أو معاش.» (أحمد بن فارس، ١٩٨٦م: ٦٣٥)

فالبيضاوى يميل إلى الرأى الأول فى تفسير قوله تعالى: وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً (الكهف: ١)،

قائلا: «وهو [العِوَج] فى المعانى كالعَوَج فى الأعيان.» (البيضاوى، ١٩٩٦م: ٤٧٤/٣) وكذا فى تفسير قوله تعالى: لا تَرى فِيها عِوَجاً وَ لا أَمْتاً لا تَرى فِيها عِوَجاً وَ لا أَمْتاً (طه: ١٠٧) حيث يقول: «والثالث [وهو عدم العوج وعدم الأمت] باعتبار المقياس، [أى لا باعتبار البصر] ولذلك ذكر العوج بالكسر، وهو يخص بالمعانى.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٤: ٧٠) فحمل البيضاوى الاعوجاج الذى ينفيه الله تعالى هنا عن مواضع الجبال على ما يدرك بالمقاييس والأدوات الهندسية، لا ما يدرك بحاسة البصر، كى يلتحق بفصيلة المعانى.

وفى ذلك تبع البيضاوى الزمخشرى، حيث يقول الزمخشرى فى تفسير هذه الآية: «فإن قلت: قد فرقوا بين العِوَج والعَوَج ، فقالوا: العِوَج بالكسر فى المعانى، والعَوَج بالفتح فى الأعيان، والأرض عين، فكيف صح فيها مكسور العين؟ قلت: اختيار هذا اللفظ له موقع حسن بديع فى وصف الأرض بالاستواء والملاسة ونفى الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون، وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض، فسويتها، وبالغت فى التسوية على عينك وعيون البصراء من الفلاحة، واتفقتم على أنه لم يبق فيها اعوجاج قط، ثم استطلعت رأى المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية، لعثر فيها على عوج فى غير موضع، لا يدرك ذلك بحاسة البصر، ولكن بالقياس الهندسى، فنفى الله ـعز وعلاـ ذلك العوج الذى دقّ ولطف عن الإدراك... وذلك الاعوجاج لما لم لم يدرك إلاّ بالقياس، دون الإحساس لحق بالمعانى، فقيل فيه: عِوَج بالكسر.» (الزمخشرى، ٢٠٠٩م: ٦٦٦)

ويرى الباحث أن القول باختصاص العِوَج، بكسر العين، بما لا يدرك بالبصر لا يتمشى مع قوله تعالى: لا تَرى؛ إذ المراد منه رؤية العين، لا رؤية القلب؛ وذلك ليتسق مع ما يوحى به السياق من عموم الخطاب. فإذن، يترجح لدى الباحث اتجاه الذين يميلون إلى أن العِوَج بالكسر للمعانى والأعيان الغير المنتصبة، سواء لطف انعطافها عن الإدراك بحاسة البصر، أم لا، وأن العَوَج بالفتح للأعيان المنتصبة.

وأما الرأى الثانى فيميل إليه البيضاوى فى تفسير قوله تعالى: وَ يَبْغُونَها عِوَجاً (الأعراف: ٤٥)، حيث يقول: «والعوج، بالكسر، فى المعانى والأعيان ما لم تكن منتصبة، وبالفتح، ما كان فى المنتصبة، كالحائط والرمح.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٣: ٢٢) ويحتمل أن البيضاوى ألحق بالمعانى كل ما يرى فى الأعيان الغير المنتصبة من الانعطافات، وإلا

ففى اتجاهيه تناقض، حيث ذهب فى الأول إلى أن العوج، بكسر العين، يختص بالمعانى، وذهب فى الثانى إلى أنه يستخدم، أيضا، فى الأعيان غير المنتصبة.

ج: التبادل الفونيمى بين الصوامت والصوائت

تطرق البيضاوى إلى هذا الضرب من التبادل فى مواضع من تفسيره، مبينا ما له من تأثير فى التغير الدلالى، ويبدو أنّ هذا النوع من التبادل يقع كثيرا فيما بين صامت "الهمزة" والصوائت الطويلة (الألف والواو والياء). ومن ذلك ما جاء فى لفظة "سورة" فى قوله تعالى: وَ إِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَ ادْعُوا شُهَداءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ (البقرة: ۲۳) قد أشار البيضاوى إلى اختلاف دلالة هذه اللفظة بين قرائتها بصائت الواو، وإحلال مقابل استبدالى محلها، وهو صامت الهمزة، حيث يقول: «والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التى أقلّها ثلاث آيات. وهى إن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدينة، لأنها محيطة بطائفة من القرآن مُفْرَزَةٍ مَحُوزَةٍ على حيالها، أو محتوية على أنواع من العلم، احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التى هى الرتبة، قال النابغة:

ولِرَهطِ حِرابٍ وقَدٍّ سورةٌ فى المجدِ ليس غُرابها بمُطارِ

لأنّ السُوَر كالمنازل والمراتب يترقى فيها القارئ، أو لها مراتب فى الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة. وإن جعلت مبدلة من الهمزة، فمن السورة التى هى البقية والقطعة من الشىء. والحكمة فى تقطيع القرآن سُوَرا إفراد الأنواع، وتلاحق الأشكال، وتجاوب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه.» (البيضاوى، ۱۹۹۶م، ج ۱: ۲۳۰-۲۳۱)

فقد التفت البيضاوى فى اللفظة إلى التنوّع الدلالىّ الناجم عن التبادل بين صائت الواو وصامت الهمزة فى عينها، حيث ذهب إلى أنّ الواو إذا كانت أصلية، كانت اللفظة منقولة من أحد اسمين، أحدهما سور المدينة، وثانيهما السورة التى بمعنى الرتبة. أما سور المدينة فنقلها منه من حيث إنها محيطة بطائفة من القرآن مفصولة عن غيرها بالمبدأ والمقطع، ومجتمعة على انفرادها عن غيرها، أو من حيث إنها محتوية على أنواع من العلم. يقول ابن التمجيد: «فعلى التقديرين تكون السورة بمعنى المحيط، غير أنّ كلا من المحيط والمحاط على

الأوّل لفـظ؛ فإنّ المجموع من حيث هو مجموع محيط بما فيه من تفاصيل الآيات والكلم؛ وعلـى الثانى المحيط لفظ والمحاط معـنى، وإحاطة اللفظ على المعنى، على ما ذكروا، على أنّ الألفاظ قوالب المعانى، والظروف محيطة لما فيها.» (ابن التمجيد، ٢٠٠١م، ج٢: ٤١٨)

ولمّا كان هنا مظنّة أن يستشكل القارئ توجيه البيضاوى القائم على التقدير الأول، من حيث إنه يوحى بأنّ المحيط والمحاط كليهما نفس الطائفة من الألفاظ، أجاب القونوى عن ذلك بقوله: «المراد بالسـورة الطائفة المعروضة للهيئة الاجتماعية الموحّدة المسماة باسـم خاص، وهى المحيطة؛ والمحـاط كلّ كلمةٍ كلمةٍ منها، بل كلّ آيـةٍ آيةٍ منها، بدون ملاحظة انضمام البعض إلى البعض.» (القونوى، ٢٠٠١م، ج٢: ٤١٩)

وأما نقل السـورة القرآنية من السـورة التى بمعنى الرتبة، فإنما هو من حيث أنّ سـور القرآن كالمنازل والمراتب. قال ابن منظور: «السـورة: المنزلة، والجمع سُـوَرٌ وسُورٌ...ومنه سورة القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة، مقطوعة عن الأخرى.» (ابن منظور، لاتا، ج٣: ٢١٤٧)

ويرى الباحث أن السـورة إذا كانت منقولة من سُـور المدينـة يمكن، بل وكان من الأنسـب، أن يكون وجه النقل من حيث الدلالة على الرفعة؛ فكما يصون سُور المدينة بارتفاعه الأشـياء والأمور التى أحاط بها مـن كونها عرضة لهجمة الأعداء والأخطار الـتى قد تهدّدها، فكذلك سُـوَر القـرآن؛ فإنها من حيث ارتفاعها عـن أن ترتقى إلى مسـتواها المحاولات الذهنية والفكرية البشـرية، وحتى أن تحـوم حول حماها، كان من المستحيل عادةً أن تتمكّن القدرات والإمكانيات البشرية من خلق بديل ومشابه ومثيل لها. ويدعم المعنى المعجمى لمادّة: "س و ر" هذا الوجه الدلالى بين المنقول والمنقول منه، يقـول أحمد بن فارس: «السـين والواو والراء أصل واحد، يدلّ علـى علوّ وارتفاع.» (أحمـد بن فارس، لاتا، ج٣: ١١٥) وجاء فى المعاجم: سَـورَةُ الخَمْـرِ وغيرها: حِدَّتُها، كسُوارِها، بالضمّ؛ ومن المَجْدِ: أَثَرُهُ وعلامتُهُ وارتفاعُهُ؛ ومن البرْدِ: شِدَّتُهُ؛ ومن السلطان: سَـطْوَتُهُ واعتداؤُهُ... وسَارَ الشَّرابُ فى رَأسِهِ سَـوْرًا وسُؤُورًا: دارَ وارتَفَعَ؛ والسُورَةُ: ما طال من البناء وحَسُنَ؛ وسُرْتُ الحائطَ سَوْرًا، بالفتح، وتَسَوَّرْتُهُ: عَلَوْتُهُ؛ وتَسَوَّرَ عليه، كـ "سَـوَّرَهُ": إذا علاه وارتفع إليه وأخذه (الفيروز آبادى، ٢٠٠٥م: ٤١١؛ ابن منظور، لاتا: ٣,٢١٤٧)؛ وفى القرآن: وَ هَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ (ص: ٢١)

كما ذهب البيضاوى إلى أنّ الواو إذا كانت مبدلة من الهمزة، كانت اللفظة مأخوذة من السُورة التى بمعنى القطعة والبقية من الشىء، من حيث إنّ السورة قطعة من القرآن. ويدلّ على كونها مبدلة من الهمزة أن "تميما" وجماعة آخرين يهمزون، فيقولون: "سؤر" و"سؤرة". (ابـن عادل، ١٩٩٨م، ج١: ٤٣٤) فيتضح مما تقدّم أنّ البيضاوى وقف عند الإشـارة إلى الفرق الدلالى بين أن تكون واو "السورة" أصلية وبين أن تكون مبدلة من الهمزة.

التبادل على مستوى الفونيم فوق التركيبى

والقسـم الثانى عبارة عن التبادل على مسـتوى الفونيمات فوق التركيبية، وتسمى هذه الفونيمات أيضا ـكما سـبقـ بالظواهر التطريزية، وكذا تسمى بالفونيمات الثانوية (secondary) أو الملامـح غـير التركيبيـة (non-segmental features)، ومن أهم هذه الملامـح النبر (stress) ، والنغمة (tone)، والتنغيم (intonation)، والمفصل (juncture)، والطول (length) (أحمد مختار، ١٩٩٧م: ٢١٩–٢٢٠) ، وبما أنه لم يرد فى تفسير البيضاوى أية إشارة لهذه الملامح غير التركيبية، إلاّ للتنغيم، فنكتفى بالبحث فى التنغيم.

التنغيم: (intonation)

التنغيـم «هو رفع الصـوت، وخفضه فى أثناء الكلام، للدلالـة على المعانى المختلفة للجملـة الواحدة، كنطقنا لجملة مثل: "لا يا شـيخ"، للدلالة علـى النفى، أو التهكم، أو الاسـتفهام، وغير ذلك. وهو الذى يفـرق بين الجمل الاسـتفهامية والخبرية، فى مثل: "شـفت أخوك"؛ فإنك تلاحظ نغمة الصوت تختلف فى نطقها للاسـتفهام، عنها فى نطقها للإخبار.» (عبد التوّاب، ١٩٩٧م: ١٠٦)

فالتنغيم هو الظاهرة الصوتية التى تقوم بدلالة وظيفية فى سياق الجملة، ويؤدى ذلك إلى تنوع صور النطق بالجملة، وتنوع موسيقاها. فبإمكاننا أن نوظّف عبارة مثل: "يا إلهى" للتحسـر أو الزجر أو عدم الرضا أو الدهشـة أو مجرد الدعاء و... حسب الحالة والنغمة المنبعثة من سـياق الكلام. إذن، فالتنغيم هو «العنصر الوحيد الذى تسبّب عنه تباين هذه المعانى؛ لأن هذه الجملة لم تتعرض لتغير فى بنيتها، ولم يضف إليها، أو يستخرج منها شىء، ولم يتغير فيها إلّا التنغيم، وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم، مما يعتبر

من القرائن الحالية.» (تمام حسان، ١٩٩٤م: ٢٢٨) فمن خلال هذه التغييرات الموسيقية المسماة بـ "التنغيم" يتمكّن كثير من أهل اللغات من التعبير عن أحاسيسهم ومشاعرهم وحالاتهم النفسية والروحية (السعران، لاتا: ١٩٣). والتنغيم، على الرغم من اختلاف صوره وإمكانياته، يرجع، بالنسبة إلى نهاية ظاهرة النغمة، إلى نغمتين رئيستين (كمال بشر، ٢٠٠٠م: ٥٣٤ وما بعدها): النغمة الهابطة (falling tone) والنغمة الصاعدة (rising tone).

أما النغمة الأولى فسميت هابطة، للاتصاف بالهبوط فى نهايتها، على الرغم من انتظام عدد من التنويعات الجزئية فى إطارها الداخلى، ومن أمثلتها: الجمل التقريرية، والجمل الاستفهامية بأدوات خاصة كـ "متى؟"، و الجمل الطلبية.

وأما النغمة الثانية فترجع تسميتها صاعدة إلى تلبس نهايتها بالصعود، على الرغم من تنوعات نغمية تهيمن على الإطار الداخلى للكلام، ومن أمثلتها: الجمل الاستفهامية التى تستلزم الإجابة بـ "لا" أو "نعم"، والجمل المعلقة.

فهكذا إن «أكثر ما يستخدم التنغيم فى اللغات للدلالة على المعانى الإضافية.» (أحمد مختار، ١٩٩٧م: ٣٦٦)

ويقول الدكتور سلمان العانى: «يعمل فى النظام النغمى أربعة مستويات لدرجة الصوت، وتعرف هذه المستويات بالأرقام:

فالرقم ١ درجة منخفضة. والرقم ٢ درجة متوسطة. والرقم ٣ درجة عالية. والرقم ٤ درجة عالية جدا. ومن المؤكد أن هذه المستويات الأربعة ليست مطلقة، بل نسبية.» (العانى، ١٩٨٣م: ١٤١)

ويلاحظ أن الدكتور سلمان العانى ناقش بعضا من أنواع التعابير وذبذباتها الأولية، ليبين درجتها الصوتية التنغيمية، ونحن نذكره على ما يلى: (المصدر نفسه: ١٤٣-١٤٤)

ألف: الجملة الخبرية: ففيه تبدأ الذبذبات الأولية من المستوى الثانى لدرجة الصوت، ويمتد، خلال التعبير، إلى أن يصل إلى المقطع الأخير، وفى هذا المقطع ينزل فجأة إلى المستوى الأول. ويمثل هذا النمط من الكلام المتوازن المستمر، والذى يخفض عند الوقوف عليه (Sustaining falling) بـ : (٢-٢-١).

ب: الأمر: الذبذبات الأولية فى الجملة الأمرية بشكل عام تكون بهذا النمط: (٢-٣-١).

والمستوى الثالث لدرجة الصوت إنما يرتبط بالكلمة التى يشدّ عليها الأمر، ولذلک يمكن أن يوجد المستوى الثالث أولا، ثم يليه المستوى الثانى، ويصبح النمط هكذا: (۳-۲-۱).

ج: الاستفهام: يعتمد النمط التنغيمى فى الجملة الاستفهامية على موقع المقطع الأول الذى يتلقى درجة صوت عالية، وبعبارة أخرى يتلقى المستوى الثالث لدرجة الصوت، ثمّ يحدث نزول تدريجى حتى نهاية التعبير، ولذلک يكون نمط السؤال إما: (۳-۲-۱) وإما: (۲-۳-۱) بناء على موقع المقطع ذى درجة الصوت العالية، وهذا المقطع يكون إما على كلمة السؤال، أو على الكلمة التى يشدّ عليها كثيرا.

د: النداء: تبدأ الذبذبات الأولية لمقاطع النداء المتتابعة من المستوى الثانى، ثمّ ترتفع إلى المستوى الثالث، ثمّ ينخفض إلى المستوى الأول على المقطع الأخير، فيكون نمطها: (۲-۳-۱) وسيأتى أن النمط التنغيمى للجملة التعجبية يكون نفس نمط النداء التنغيمى، فحينئذ يكمن الفرق بين هذين التركيبين فى تفصيلاتهما الدقيقة، فمن ذلک أن أنماط النداء، لصغر تركيبها، محدودة التنوع.

هـ: التعجب: كما قلنا أن النمط التنغيمى للجملة التعجبية يشبه نمط النداء، فيكون رمزه هو (۲-۳-۱).

التنغيم عند البيضاوى

كان البيضاوى، كمن سبقه من اللغويين والمفسرين والنحاة، على وعى بظاهرة التنغيم، من حيث دورها فى تحديد الدلالة اللغوية والأنماط التركيبية فى الكلام، ولاسيما فى القرآن. ومن ثمّ فقد عنى فى تفسيره بما للتنغيم من الأثر المتمثل فى التنوع الأسلوبى والتنوع الدلالى فى العبارات القرآنية، ويتبين لنا ذلک مما يأتى:

الف: التفريق بين أسلوبى الخبر والإنشاء

لقد تنبه البيضاوى إلى أثر التنغيم فى التفريق بين أسلوبى الخبر والإنشاء فى الجملة الاسمية والفعلية، أما بالنسبة إلى الجملة الاسمية فقد وقف عند قوله تعالى: أُولئِکَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى وَ الْعَذابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (البقرة: ۱۷٥) مشيرا إلى ذلک بقوله: «تعجب من حالهم فى الالتباس بموجبات النار من غير مبالاة، و"ما"

تامة مرفوعة بالابتداء، وتخصيصها كتخصيص قولهم:

شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ

أو استفهامية، وما بعدها الخبر؛ أو موصولة، وما بعدها صلة، والخبر محذوف.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج١: ٤٥١-٤٥٢)

فحمل البيضاوى قوله تعالى: فَما أَصْبَرَهُمْ على أسلوب التعجب أو أسلوب الاستفهام أو أسلوب الخبر، حيث ذكر لـ "ما" ثلاث وظائف نحوية: الأول أن "ما" نكرة تامة مبتدأ مرفوع محلا، وذكر البيضاوى أن المبرّر لوقوعها مبتدأ، وهى نكرة، تخصصها بالصفة، لأن تنكيره للتعظيم، فهنا حذف عنصران، وأحل عنصر آخر محلهما أوجز شكلا وأدقّ دلالة، تحقيقا لمبدأ الاقتصاد اللغوى، واختزال الجهود الذهنية، والتقدير: شىء عظيم أصبرهم على النار؛ و"أصبر" فعل جامد على وزن الماضى لإنشاء التعجب، والجملة فعلية مرفوعة محلا خبر "ما". والثانى أن "ما" اسم استفهام مبتدأ مرفوع محلا، والجملة بعده خبر. والثالث أن "ما" موصولة مبتدأ، و"أصبر" صلة، والخبر محذوف، فهو نظام تركيبى تحويلى، حيث تغير هيكله البنيوى، من خلال قانون الحذف التحويلى، وتقديره: فالذى أصبرهم على النار شىء عظيم.

ومما يلفت النظر أن التنغيم هو العامل فى التنوع الأسلوبى الذى كان البيضاوى على وعى به فى هذه الجملة، فإذا اعتبرنا أن الجملة تعجبية، فتبدأ الذبذبات الأولية لمقاطعها المتتابعة من المستوى الثانى لدرجة الصوت، وذلك فى مورفيم "ما"، ثم تصعد إلى المستوى الثالث، بجعل النبر والتأكيد الصوتى على قوله: "أصبرهم"، ثم تنحدر إلى المستوى الأول على المقطع الأخير، وهو "على النار"، فيصبح نمطها التنغيمى: (٢-٣-١). فهنا النغمة نغمة هابطة (falling tone). وإذا اعتبرنا أن الجملة استفهامية، فتبدأ الذبذبات الأولية لمقاطعها من المستوى الثالث لدرجة الصوت على مورفيم "ما"، ثمّ يحدث انحدار تدريجى فى مقاطعها حتى نهاية التعبير، ويصبح نمطها التنغيمى هكذا: (٣-٢-١). والنغمة أيضا نغمة هابطة. وأما إذا اعتبرنا أن الجملة خبرية، وأن "ما" موصولة، فالذبذبات الصوتية لمقاطعها تبدأ من المستوى الثانى لدرجة الصوت على مورفيم "ما"، ثمّ يمتد هذا المستوى، ويحتفظ بوجوده فى قوله: "أصبر" إلى أن يصل إلى المقطع الأخير، وهنا تنزل الذبذبة فجأة إلى المستوى الأول.

والنغمة هنا أيضا نغمة هابطة.

وأما التنوع الأسلوبى بين الخبر والإنشاء الذى تنبه إليه البيضاوى فى الجملة الفعلية، فهو ما أشار إليه فى وقوفه عند قوله تعالى: بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسانُ لِيَفْجُرَ أَمامَهُ (القيامة: ٥)، حيث يقول: «عَطْفٌ على "أ يحسب" فيجوز أن يكون استفهاما، وأن يكون إيجابا، لجواز أن يكون الإضراب عن المستفهَم وعن الاستفهام.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٥: ٤٢٠) فبنى على تقدير العطف على قوله تعالى: «أ يحسب» أسلوبين لغويين ناجمين من ظاهرة التنغيم: الأول أسلوب الاستفهام، على تقدير حذف الهمزة، «فكأنّه قيل: منشأ إنكار البعث هل هو حسبان عجزنا عن البعث وجمع الأجزاء، أو إرادة أن يدوم على ما اعتاده من المعاصى وأنواع الفجور أمامه، أى فيما يستقبله من الزمان؟ وهو قول المصنف: لجواز أن يكون الإضراب عن المستفهم، أى مع بقاء أصل الاستفهام على حاله.» (شيخ زاده، ١٩٩٩م، ج٨: ٤١٢-٤١٣) فاعتبار أسلوب الاستفهام يستدعى أن تبدأ الذبذبات الأولية لمقاطع هذا النظام التركيبي من المستوى الثالث لدرجة الصوت على عنصر الفعل "يريد"، ثمّ تنحدر تدريجيا فى سائر المقاطع حتى نهاية النظام التركيبي، فيكون النمط النغمى الكامن وراء هذا الأسلوب هو: (٣-٢-١).

ثمّ ينبغى أن يلحظ أن ما يسوغ حذفه فى هيكل العبارة التركيبي ، استغناءً عنها بظاهرة التنغيم، هو "هل" و"الهمزة"، وذلک حين تستعملان للتصديق، لا للتصور. وأما سائر أدوات الاستفهام فلا يجوز حذفها. (ستيتية، ١٣٦٨ق: ٣٣)

والثانى: أسلوب الخبر، وحينئذ كأنّه قيل: «دَعِ الإنكار على حسبانه أمرا باطلا فى حقنا؛ فإنّ فيه ما هو أقبح من ذلک، وهو أنه يحبّ اللذّات العاجلة والحياة الفانية، وانهماكه فى قضاء شهواته النفسانية يصرفه عن النظر فى الدلائل المؤدية إلى تعيين الحقّ من الباطل.» (شيخ زاده، ١٩٩٩م، ج٨: ٤١٣) وهذا إضراب عن أصل الاستفهام، كما أشار إليه البيضاوى. وتأسيسا على هذا الأسلوب اللغوى فى هذا الهيكل التركيبي تبدأ الذبذبات الأولية فيه من المستوى الثانى على قوله تعالى: «يريد»، ثمّ يستمرّ وجوده فى سائر العناصر التركيبية حتى نهاية المقطع الأخير، وهنا يتحقّق المستوى الأول، فيكون رمز هذا الملمح الصوتى هو: (٢-٢-١).

ب: تنوع الإيحاء الدلالى فى الأسلوب

ومن ذلك خروج أسلوب الاستفهام إلى دلالات مختلفة، كدلالة التقريع والإنكار والتعجب والاستبعاد وما إلى ذلك؛ فالبيضاوى، كغيره من المفسرين، تناول فى تفسيره هذا النوع من التنغيم بالبحث، ومن ذلك تطرقه إلى دلالة الاستفهام على التعجب والاستبعاد من خلال وقوفه عند قوله تعالى: قالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَ لَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ (آل عمران: ٤٧)، حيث يقول فى تفسير الآية: «تعجب، أو استبعاد عادىّ، أو استفهام عن أنه يكون بتزوّج أو غيره.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٢: ٤١) فهو لم يكن على وعى بهاتين الدلالتين إلا من خلال ما لكلّ منهما من نمط تنغيمى يخصّه. فالنمط التنغيمى للتعجب يتمثل فى بدء الذبذبات على المقاطع من المستوى الثانى لدرجة الصوت، ثمّ تصعد، ثمّ تنحدر إلى أدنى مستوى من التنغيم، كما يرى الباحث أنه فى الاستبعاد يتمثل فى البدء من المستوى الثانى، ثمّ الاستمرار بنغمة مستوية إلى نهاية المقطع الأخير، ثمّ هنا تنزل الذبذبة إلى المستوى الأوّل.

ثمّ تنبغى الإشارة إلى أنّ ما ذهب إليه البيضاوى من حمل الآية على الاستفهام عن كيفية ولادة هذا الولد هل يكون بتزوّج أو غيره، بعيد، برأى الباحث، لأنّه لا يتناسب وسياق الآيات، إذ السياق استعرض لنا أن الله تعالى أخبر مريم وحدّد لها سمات هذا الولد، ومنها أنه ابن مريم، حيث قال تعالى: إِذْ قالَتِ الْمَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِى الدُّنْيا وَ الْآخِرَةِ وَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (آل عمران: ٤٥) فنسبته إلى مريم توحى بأنّه ليس له أب، كما يشير البيضاوى إلى هذا بقوله: «وإنما قيل: ابن مريم، والخطاب لها، تنبيهًا على أنّه يولد من غير أب؛ إذ الأولاد تنسب إلى الآباء، ولا تنسب إلى الأمّ، إلا إذا فقد الأب.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج٢: ٤٠) فكيف، إذن، يتصور أن تكون مريم قد استفهمت عن كيفية الولادة، هل يولد هذا الولد من أب أم لا؟ أضف إلى ذلك أنّه لا يتسق أيضا مع ما بعده من توجيه الخطاب إلى مريم، متمثلا فى تعليق ظاهرة الخلق بمشيئته؛ لأنّ هذا إنما يلقى عادة حيث هناك ظاهرة لا تدور فى فلك النواميس الكونية، كالولادة من غير أب. فإذن إنما تتمّ علاقة التلاؤم بين السياق المقالى والموقف الاجتماعى إذا حملنا الاستفهام على دلالة الاستبعاد أو التعجّب.

النتيجة

توصلنا من خلال هذه الجولة إلى أن البيضاوى، كسائر العلماء القدامى، لم تفته العناية بالدرس الصوتى، ولا سيما من خلال جهوده التفسيرية، وأنه كان منتبها إلى أكثر الظواهر الصوتية التى عرضها المحدثون على بساط البحث، وخاصة معيار التبادل الفونيمى بأقسامه المتعددة، حيث تطرق إلى التبادل على مستوى الفونيم التركيبى، مشيرا إلى دور التبادل الصوتى فى الاختلاف الدلالى فى الكلمة، سواء كان تبادلا بين الصوامت أو الصوائت القصيرة أو بين الصوامت والصوائت؛ كما تطرق إلى التبادل على مستوى الفونيم فوق التركيبى، بالعناية بظاهرة من الظواهر التطريزية، ألا وهى ظاهرة التنغيم. فهذه الجهود تدلّ على أنّ القضايا الصوتية الحديثة لم تغب عن أذهان القدامى، بل كانوا على وعى بها، وإذا كان هناك اختلاف بين جهود اللغويين القدامى واللغويين المحدثين، فإنما يرجع ذلک إلى المنهج والاصطلاح فى البحث والتحليل، لا إلى الجذور والكيان الماهوى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الآلوسى، محمود بن عبدالله. (لاتا). روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى. تحقيق: محمد حسين العرب. بيروت: دار الفكر.

إبراهيم عطية، خليل. (۱۹۸۳م). فى البحث الصوتى. بغداد: دار الجاحظ.

ابن عادل، عمر بن على. (۱۹۹۸م). تفسير اللباب فى علوم الكتاب. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ على محمد معوّض. ط۱. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (۱۸۸٤م). تفسير التحرير و التنوير. تونس: الدار التونسية.

ابن العماد، عبد الحىّ بن أحمد. (۱۹۸٦م). شذرات الذهب فى أخبار من ذهب. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط محمود الأرناؤوط. ط۱. دمشق: دار ابن كثير.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (۱۹۹۷م). البداية و النهاية، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركى. ط۱. مصر: دار هجر.

ابن منظور، محمد بن مكرّم. (لاتا). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.

ـــــــــــ (۱۹۸٦م). مجمل اللغة. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط۲. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ـــــــــــ (لاتا). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.

أبوعلى الفارسى، الحسن بن أحمد. (۱۹۹۳م). الحجّة للقرّاء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجى ـ

بشير جويجابى. ط٢. دمشق: دار المأمون للتراث.
ــــــــــ (١٩٨٨م). البحث اللغوى عند العرب. ط٦. القاهرة: عالم الكتب.
ــــــــــ (١٩٩٧م ـ ١٤١٨هـ). دراسة الصوت اللغوى. القاهرة: عالم الكتب.
أنيس، إبراهيم. (لاتا). الأصوات اللغوية. مصر: مكتبة النهضة.
بركة، بسام. (١٩٨٨م). علم الأصوات العام. بيروت: مركز الإنماء القومى.
بشر، كمال. (٢٠٠٠م). علم الأصوات. القاهرة: دار غريب.
البيضاوى، عبدالله بن عمر. (١٩٩٦م). أنوار التنزيل و أسرار التأويل. تحقيق: الشيخ عبد القادر عرفان العشّا حسّونة. ط١. بيروت: دار الفكر.
حاجى خليفة، مصطفى بن عبدالله. (لاتا). كشف الظنون عن أسامى الكتب و الفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربى.
حسان، تمام. (١٩٩٤م). اللغة العربية معناها و مبناها. المغرب: دار الثقافة.
ــــ (١٩٩٠م). مناهج البحث فى اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
حسن العانى، سلمان. (١٩٨٣م). التشكيل الصوتى فى اللغة العربية. ترجمة: د. ياسر الملاح. ط١. جدة: النادى الأدبى الثقافى.
الداودى، محمد بن على. (١٩٨٣م). طبقات المفسرين. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
الذهبى، محمد حسين. (٢٠٠٠م). التفسير و المفسرون. ط٧. القاهرة: مكتبة وهبة.
الزبيدى، محمد بن محمد. (١٩٧٠م). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. الكويت: دار الهداية.
الزجّاج، إبراهيم ابن السرىّ. (١٩٨٨م). معانى القرآن و إعرابه. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبى. ط١. بيروت: عالم الكتب.
الزمخشرى، محمود بن عمر. (٢٠٠٩م). تفسير الكشاف. تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط٣. بيروت: دار المعرفة.
زوين، على. (١٩٨٦م). منهج البحث اللغوى بين التراث و علم اللغة الحديث. ط١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
السبكى، عبد الوهاب بن على. (١٩٦٤م). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناجى ـ عبد الفتاح محمد الحلو. ط١. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
السعران، محمود. (لاتا). علم اللغة مقدمة للقارئ العربى. بيروت: دار النهضة العربية.
السمين الحلبى، أحمد بن يوسف. (لاتا). الدر المصون. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.
السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر. (٢٠٠٥م). نواهد الأبكار و شواهد الأفكار. تحقيق: مجموعة من المحققين. جامعة أم القرى: كلية الدعوة و أصول الدين.
شريف ستيتية، سمير. (١٣٦٨ق). «الأنماط التحويلية فى الجملة الاستفهامية العربية». مجلة المورد. العدد٦٩. الأردن. صص ٣٢-٦٢.

شـيخ زاده، محمد بن مصلح الدين. (۱۹۹۹م). حاشـية شـيخ زاده على تفسير البيضاوى. تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين. ط۱. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبـد التوّاب، رمضـان. (۱۹۹۷م). المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوى. ط۳. القاهرة: مكتبة الخانجى.

الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب. (۲۰۰۵م). القاموس المحيط. ط۸. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرطـبى، محمد بن أحمد. (۲۰۰۵م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: سـالم مصطفى البدرى. ط۲. بيروت: دار الكتب العلمية.

القونوى، إسماعيل بن محمد. (۲۰۰۱م). حاشـية القونوى على تفسـير البيضاوى. تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر. ط۱. بيروت: دار الكتب العلمية.

مجاهد، عبدالكريم. (۱۹۸۵م). الدلالة اللغوية عند العرب. عمان: دار الضياء.

محمـد يونس على، محمد. (۲۰۰۷م). المعنى و ظلال المعـنى أنظمة الدلالة فى العربية. ط۲. بيروت: دار المدار الإسلامى.

معلوف، لويس. (۱۳۸٦ش). المنجد فى اللغة. ط۳. قم: نشر دار العلم.

اليشكرى، يوسف بن على. (۲۰۰۷م). الكامل فى القراءات و الأربعين الزائدة عليها. تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعى الشايب. ط۱. لامك: مؤسسة سما.